تفهمه لدوافعهم. لكنه يعتقد بأن عليهم التصرف بصبر. ودعا وايزمان، في اقتراحين تقدم بهما الى سكرتارية الحكومة، الى وضع خطة خمسية لتطوير القرى والمدن العربية، وإلى اقامة لجنة وزارية، يشترك فيها مهجرو قريتي اقرت وكفربرعم، للعمل من أجل اعادتهم الى بيوتهم (**دافار**، ٢٣/٦/١٩٨٧).

ودعت الهستدروت الى الغاء الاضراب، متبنية بذلك موقف سكرتيرها يسرائيل كيسار، الذي أوضح ان معارضته تعود الى ان منظمي الاضراب هم من الحركة التقدمية للسلام ومن «راكح» الذين يطالبون بالاعتراف بـ م.ت.ف. (**هآرتس**، ٢٤/٦/١٩٨٧).

وعلى الرغم من معارضة الهستدروت للاضراب، فقد حذر سكرتيرها كيسار أرباب العمل من استغلال الاضراب لتصفية الحسابات مع عمال عرب. وأوضح ان الهستدروت لن تتحمل، ولن تسكت، اذا نفذت أعمال انتقامية من جانب جهات يهودية متطرفة ضد عرب بسبب الاضراب (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٦/١٩٨٧).

اضراب على خلفية سياسية

بحث الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٧، قضية اضراب الجماهير العربية، بناء على عدة اقتراحات تقدم بها أعضاء الكنيست توفيق زياد ومحمد وتد ومحمد ميعاري وامنون لين ودافيد تسوكر.

ودعا امنون لين (معراخ)، ضمن اقتراحه لجدول أعمال الكنيست، الجمهور العربي الاسرائيلي الى الغاء الاضراب، لأنه، حسب رأيه، ينم عن عدم مسؤولية. وأوضح لين «ان سلاح الاضراب في اسرائيل مشروع. وعندما يندمج مواطنون عرب في مختلف الاضرابات التي تعلنها تنظيمات اسرائيلية مختلفة، سواء على الصعيد المهني او الصعيد الاجتماعي، فان هذا أمر مشروع بالطبع، لأننا نعيش في دولة مشتركة والعرب هم جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل. لكن هذه هي المرة الاولى التي تقرر جميع القيادات العربية الاسرائيلية الانجرار وراء ' راكح ' والاعلان عن اضراب عام، على خلفية سياسية صرفة. وعندما سمعت عن اعلان اضراب عام لعرب اسرائيل انتابتني قشعريرة، وشعرت بوخزات في جسدي، لأن لليهود ذكريات مؤلمة من اضراب آخر اعلن العام ١٩٣٦، من قبل اللجنة العليا برئاسة مفتي القدس، وأنا أدعو الشعب العربي الاسرائيلي والأوساط المعتدلة والمسؤولة في الوسط العربي واولئك الذين ما زالت اراؤهم حرّة وغير مستعبدة، الى الغاء هذه المناورة القومية متعددة الأهداف، التي تقدم بها ' راكح ' في الوسط العربي، ومعارضة هذا الاضراب غير المنطقي الذي لا لزوم له، والذي دعت اللجنة المركزية للهستدروت، أيضاً، الجمهور العربي الى عدم الانجرار وراءه» (**المرصاد**، ١/٧/١٩٨٧).

ثم اعتلى منصة الخطابة عضو الكنيست توفيق زياد (حداش)، واستعرض اوجه التمييز في التعليم والتنظيم والبناء ومصادرة الاراضي وميزانيات السلطات المحلية، وأضاف: «هناك المشكلة السياسية؛ فنحن عرب اسرائيل جزء من الدولة وجزء من الشعب العربي الفلسطيني، ولا يمكن ان نقف لامبالين ازاء الاضطهاد في المناطق المحتلة واستمرار الاحتلال. ولسنا لامبالين، لأن هذا شعبنا ومن لحمنا ودمنا، ونحن نريد الغاء الاحتلال. هذا هو موقف الجمهور العربي وجميع القوى الديمقراطية اليهودية في الدولة. نريد سلاماً عادلاً يرتكز على مبدأ: شعبان ودولتان، فلسطينية واسرائيلية. اننا نريد الاضراب ان يكون شاملاً وهادئاً، بحيث يمر بسلام؛ لذا، نحذر من أي تحرش بالجمهور العربي، لأن شعبنا مستعد للدفاع عن الاضراب والمضربين، في وجه أي تحرشات أو استفزازات» (**المصدر نفسه**).

وأشار عضو الكنيست محمد ميعاري (القائمة التقدمية للسلام)، في كلمته، الى حقيقة ان الجمهور العربي، على اختلاف احزابه ومؤسساته، وعلى الرغم من الخلافات القائمة بينها، قد اتفق وقرر اعلان اضراب عام، مع انه ليس من السهل ان يحدث مثل هذا الوفاق، مما يؤكد ان الموضوع جدي ويجب عدم الاستخفاف به. وأضاف: «ان السلطات تستعمل حالياً أساليب جديدة للاستيلاء على الاراضي العربية التي فلتت من المصادرة، وذلك بضم مناطق من القرى العربية الى مناطق نفوذ سلطات محلية يهودية، فضموا اراضي من سخنين الى مسغاف، واراضي من شفاعمرو الى ' عيمك يزراعيل ' (مرج ابن عامر)» (**المصدر نفسه**).